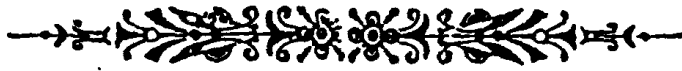


حلي كبير

هذا غنية المتألي في شرح منية المضلي المشتهر بشرح الكبير للشيخ
ابراهيم الحلبي في فقه الحنفي نفع الله بها
جميع المسلمين
آمين



الشيخ

حلمي كبر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله جاعل الصلاة عماد الدين وعتاد المتقين وسراج اليقين ومنهاج المهتدين وفضل اعمال المؤمنين وازكى خصال الموحدين محمد علي ان جعلنا من اهلها وبصرنا في احكام فرضها ونقلها ونصلي على نبيه سيدنا محمد الذي جعلت قرة عينه في الصلوة وعلى اله واصحابه وكل من تابعه ووالاه (وبعد) فان العبادات اولى ما صرفت فيه نفائس الاوقات وبذلت فيه جواهر الانفاس والحركات والسكنات فان الله سبحانه لها خلق خلقه واياها جعل عليهم حقه فهي سر الوجود والاصل الذي هو بالذات مقصود ولما كانت الصلوة ذروة سنامها وعود قيامها اذهى علم الايمان في الدنيا واول ما يسأل عنه العبد في العقبي وكان الكتاب المسمى بمنية المصلي وغنية المبتدى من احسن ما صنف في بيانها وانفع ما رصف في جمع شروطها واركانها احببت ان اصنع له شرحا يكسر فوائده ويغزر عوائده بتوضيح مسائله ومعانيه وتنقيح دلائله ومبانيه والحاق ما خلا عنه مما يعول عليه وتمسك الضرورة في الغالب اليه وسميته غنية المتلى في شرح منية المصلي والله سبحانه اسئل ان ينفعني به والمستفيدين وان يجعله خالصا لوجهه ووزخرا لي يوم الدين انه خير مسؤل واكرم تامل وهو حسبي ونعم الوكيل افتتح كتابه بقوله (بسم الله الرحمن الرحيم) لان ذلك سنة الله في كتابه المبين وسنة انبيائه وسائر عباد الصالحين والافتداء بهم اصل الدين وكذلك الاراداف بقوله (الحمد لله رب العالمين) افتداء بكتاب الله تعالى واتباعا لعباده المؤمنين وايضا جمع بينهما في الابتداء بها ونال الكتابه عن عدم البركة والخير المستفاد من قوله صلى الله

عليه وسلم كل امرئى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع وفي رواية اجزم وهو كناية عن
عدم البركة رواه ابوداود والنسائي وابن ماجه وفي رواية لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن
الرحيم رواها ابن حبان وكلاهما مبدؤنه فان الابتداء يعتبر في العرف بمندامن حين
الاخذ في التصنيف الى الشروع في المقصود فقارنه التسمية والتحميد ونحوهما
والحمد البناء بالجليل تعظيما للشيء عليه والشكر مقابلة النعمة بالطاعة والله علم
لذات الحق سبحانه والرب المالك والعالمون اسم لذوى العقل من الخلق وهم
الملائكة والانس والجن وكونه تعالى ربهم يستلزم كونه رب جميع الخلق لان
سائر الاشياء تبع للعقلاء ومخلوقة لاجلهم فربهم ربها اذما للعبد ولولا ثم اتبع ذكره
تعالى بذكر رسوله صلى الله عليه وسلم فقال (والصلوة) وهى من الله الرحمة
ومن الخلق الدعاء بها (على رسوله محمد) عطف بيان لرسوله علا بقوله تعالى
ورفعناك ذكرك اذ المراد به جعل ذكره عليه الصلوة والسلام مقارنا لذكره
تعالى على ما في التفسير قال في الكشاف ورفع ذكره عليه الصلوة والسلام ان
قرن بذكر الله تعالى في كلمة الشهادة والاذان والاقامة والتشهد والخطب وفي
غير موضع من القرآن والله ورسوله احق ان يرضوه ومن يطع الله ورسوله واطيعوا الله
واطيعوا الرسول (و) في تسميته رسول الله ونبي الله ثم اتبع الصلوة عليه عليه الصلوة
والسلام بالصلوة على (الله) اى اهله والمراد من آمن منهم (اجمعين)
تأكيد للشمول ورعاية للجمع والصلوة عليهم تبعاله عليه السلام مشروعة بل
مندوبة واما استقلال افتكره الاعلى الانبياء والملائكة على ذلك اجماع السلف
خلافًا للروافض ووجه ذلك ان الصلوة وان كانت الدعاء بالرحمة وهو جائز لكل
مسلم لكن صارت مخصوصة في لسان السلف بالانبياء والملائكة كما ان لفظ
عز وجل ونحوه مخصوص بالله تعالى فكما لا يقال محمد عز وجل وان كان عزير
جليلا لا يقال ابوبكر أو على صلى الله عليه وسلم وان كان معناه صحيحا وكذلك
عليه السلام لم يعد في لسان الشرع الاتباع لا يقال فلان عليه السلام فالواجب
الاتباع واجتناب الابتداع واما قوله صلى الله عليه وسلم اللهم صل على ابي
اوفي ونحوه. فذلك امر قد خص به عليه السلام بقوله تعالى وصل عليهم ان
صلوتك سكن لهم اى شئ يسكنون اليه وتطمئن قلوبهم بان الله تعالى قد
تاب عليهم كذا في الكشاف وهذا المعنى لا يوجد في غيره صلى الله عليه وسلم
فيقاس عليه ثم شرع في المقصود فقال (اعلموا) خطاب عام لطالبي الاستنادة
(وفقكم الله) دعاء لهم بالتوفيق وهو تيسير اسباب الطاعة وجعلها موافقة

للعبد مطاوعة له لينتفعوا بما يلقى اليهم وعطف نفسه عليهم بقوله (وايانا).
 دفعا لتوهم انه يدعى حصول التوفيق والاستغناء عن الدعاء به لنفسه اذ ذلك الادعاء
 هو عين عدم التوفيق واطلق التوفيق ولم يقيد به ليم كل ما يطلب التوفيق له من
 مصالح الدنيا والآخرة (ان انواع العلوم كثيرة) وبعضها اهم من بعض
 لشدة الحاجة اليه بالنسبة الى غيره من حيث الدنيا او الدين كالعطب والفقه
 (و) ان (اهم الانواع بالحصيل) متعلق باهم (مسائل الصلوة) اللام فيها
 للحقيقة المعهودة في الشرع واعلم ان العلم جنس والفقه ونحوه نوع ومسائل
 الصلوة ونحوها صنف واذا كان كذلك فقوله انواع العلوم الاضافة فيه من
 قبيل اضافة الصفة الى الموصوف اى العلوم التي هي انواع وذلك لان الجنس
 لا يجمع الا باعتبار انواعه وكان ينبغي ان يقول واهم الانواع علم الفقهاء واهم علم
 الفقهاء مسائل الصلوة لان مسائل الصلوة صنف من نوع لانواع لكن لما كانت
 اهم الفقه الذي هو اهم الانواع كانت اهم الانواع ضرورة فيجوز في العبادة
 لذلك والدليل على كونها اهم قوله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون
 اذ يفهم منه ان العبادة هي المقصود الاصل وما عداها من المعاملات وغيرها
 وسائل للتمكن منها والمقصود اهم من الوسيلة ثم الصلوة اهم من سائر العبادات
 لشمول وجوبها وكثرة تكررها وكونها حسنة لعينها ثم هي مستلزمة للايمان
 اذ لصحة لها بدونه وهو التصديق اجمالا بكل ما ثبت بالقطع اخبار النبي عليه
 الصلوة والسلام به مما يتعلق بذات الله تعالى وامر المبدأ والمعاد وسائر الاحكام
 والاخبارات عما مضى وما ياتي والكفرانكار شي من ذلك وح لا يرد ان مسائل
 علم الكلام اهم من مسائل الصلوة لان ما ذكر لا يتوقف على مسائل علم الكلام
 (فلا رأيت زغبة المقتبسين) للعلم يجمع مقتبس اسم فاعل من اقتبس اى اخذ
 القبس وهو شعاع نار تؤخذ من معظمها شبه العلم بالنور العظيم وطالبيه بالمقتبسين
 من ذلك النور (في تحصيلها) اى مسائل الصلوة والمجذور يتعلق برغبة
 (التقطت) جواب لما اى انتقيت (ما كثرو وقوعه للصليين) واحتاجوا اليه
 في كثير من احوال الصلوة (وما لا بد لهم) اى للمقتبسين (منه) دون ما يمكن
 ان يقع ولكنه في غاية الندرة وهذا بحسب ما دى اليه نظره والافقد ذكر
 بعض ما يندرو ترك بعض ما يكثر وقوعه على ما يعلم باستقرائه (من مصنفات
 المتقدمين) متعلق بالتقطت (و) من (مختارات المتأخرين) في تأليفهم وهي
 (نحو الهداية) لبرهان الدين على المرغيناني (والحيط) لبرهان الدين

الكرمانى (وشرح) مختصر الطحاوى شيخ الاسلام على بن محمد (الاسديجاني) بكسر الهمزة واسكان السين المهملة وكسر الباء الموحدة بعدها ياء مثناة تحتانية فخم بعدها. الف ثم باء موحدة قبل ياء النسبة (و) فتاوى (الغنية) بالغين المضمومة في اكثر النسخ وهي غنية الفقهاء وفي بعضها بالقاف المكسورة وهي قنية الفتاوى للزاهدى (والملتقط) للسيد الامام ابى شجاع (والذخيرة) للشيخ الامام برهان الدين (وفتاوى) الامام فخر الدين (قاضيخان وجامعيه) الكبير والصغير وانما اتى بكلمة نحو للاشارة الى انه نقل من غير هذه الكتب المشهورة ايضا (وسميته) الضمير يرجع الى ماقى ما كثر اذ هو عبارة عن الملتقط اى وسميت هذا الملتقط (منية المصلى) اى مراد المصلى الذى يتناه لشدة حاجته اليه لوجود اكثر المسائل التى تتعلق بالصلوة ويفتقر الى معرفتها فيه (وغنية المتبدي) اى ما يستغنى به المتبدي الذى لم يمارس الكتب المبسوطة ويكتفى به فى امر الصلوة عنها ثم فى بعض النسخ (واسأل الله) بالواو وهى واو الحال والمبتدأ بعدها مقدر اى وانا اسئل الله وصاحب الحال الضمير فى التلقت اوسميت وفى بعضها اسئل الله بدون الواو ويجوز ان يكون حالا من غير احتياج الى تقدير مبتداء وان يكون استئنافا وقطعا ابتداء بعد تمام الديباجة فقال اسئل الله (ان يجعل ما اعتمدته) اى قصده من الافادة (خالصا لوجهه) اى لذاته طلبا لرضاه ونفع عباده غير مشوب بامر آخر من طلب مال اوجاه او محمدة او رياء وسمعة مما هو شرك خفى مبطل لثواب العمل وموجب للخرى والنكال فى الآخرة على ماقى صحيح مسلم عن ابى هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان اول الناس يقضى يوم القيمة عليه رجل استشهد فاقى به فعرفه نعمه فعرفها قال فما عملت فيها قال قاتلت فيك حتى استشهدت قال كذبت ولكنك قاتلت لان يقال جرى فقد قيل ثم امر به فيسحب على وجهه حتى التى فى النار ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن فاقى به فعرفه نعمه فعرفها قال فما عملت فيها قال تعلمت العلم وعلمته وقرأت فيك القرآن قال كذبت ولكنك تعلمت العلم ليقل عالم وقرأت القرآن ليقل هذا قارى فقد قيل ثم امر به فيسحب على وجهه حتى التى فى النار ورجل وسع الله عليه واعطاه من اصناف المال كله فاقى به فعرفه نعمه فعرفها قال فما عملت فيها قال ما تركت من سبيل تحب ان ينفق فيها الا انفقت فيها لك قال كذبت ولكنك فعلت ليقل هو جواد فقد قيل ثم امر به فيسحب على وجهه ثم التى فى النار ومعنى قوله فيك اى فى رضاك

وقوله فقد قيل اى فقد حصل لك الثواب الذى اردته بعمالك وهو المدح من الناس فى الدنيا فلم يبق لك ثواب لاجل اليوم (و) ان يجعل ما اعتمده (مكفرا لذنوبى) اى سببا لتكفير ذنوبى وسترها بعدم المواخذة بها (يفضله) اى بمحض فضله ورحمته لا بعملى اذ الثواب والعفو والمغفرة ليس الافضلا منه سبحانه لا تستحق بعمل وان جعل بعض الاعمال سببا فذلك الجعل ايضا فضل منه وكرم اذ هو خالق ذلك العمل ومقدره فالكل منه وله لا شريك له (و) اسأله سبحانه (ان يغفر لي) ذنوبى (و) ان يغفر (لوالدى ولاستاذى) بتشديد الباء مفتوحة جمع استاذ اضيف الى باء المتكلم فادغمت ياؤه فيها اى ولان علمنى العلم والخير (وهو) الله لا غيره (الموفق) خالق التوفيق (للسداد) بفتح السين اى للصواب وعدم الخطاء (ومنه) سبحانه وحده لا من غيره (الهداية) اى خلقى الاهتداء (والرشاد) الاستقامة على طريق الحق (اعلم) ايها الطالب لمعرفة احكام الصلوة وكان فى افراد المخاطب هنا بعد جمعه فيما تقدم اشارة ان قاصدى التعلم كثير والموفق له منهم فرد بعد فرد (بان الصلوة) وهى فى اللغة مطلق الدعاء بالحىروفى الشريعة عبادة ذات قراءة وركوع وسجود ولم يذكر المص تفسيرها لانه ليس من ضروريات الفرض وهو معرفتها للعمل بها والمراد بها ههنا الصلوة المعهودة التى هى احد اركان الاسلام فاللام فيها للعهد الذهنى ولهذا صح الحكم بقوله (فريضة) اى مفروضة مقطوع بالحكم بها ولو اريد الجنس لما صح الحكم والفرض المطلق الكامل فى الشرع ما ثبت لزومه بدليل قطعى اى موجب للعلم الضرورى وحكمه ان يكفر باحده ويفسق تاركه من غير عذر وماليس كذلك فهو فرض مقيد لامطلق ففيه قصور فى الفرضية فلا يكفر باحده كالفرائض الثابتة بالاجتهاد دون الاجماع وينقسم الفرض الى فرض عين وهو ما يلزم كل احد ممن فرض عليه اقامته وفرض كفاية وهو ما يلزم اقامته جملة الفروض عليهم فاذا فعله بعض سقط عن الباقيين والصلوة من القسم الاول فانها فريضة (ثابتة) يجوز ان يكون صفة لفريضة اى ثبتت تلك الفريضة (بالكتاب) اى القرآن فان الكتاب علمه عند الفقهاء بغلبة الاستعمال ويجوز ان يكون خبرا ثانيا لان وهو الراجح لما سأتى عند الاستدلال بالسنة (و) ثابتة (بالسنة) والمراد بها ههنا ما نقل عنه عليه الصلوة والسلام من غير القرآن قولاً وفعلاً يعنى ان دليل ثبوتها كتاب الله وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (اما الكتاب) ابتدأه لقوته وثبوتها بالتواتر (فقوله تعالى اقيموا الصلوة)

فانه امر خال عن الترائن وحكمه الوجوب على الصحيح والمراد باقامتها اداؤها
عبر عنه بالاقامة لان القيام بعض اركانها كذا في الكشاف وفيه اشكال لان القيام
الذي هو ركن صفة المصلي الذي هو الفاعل لاصفة الصلوة التي هي المفعول
والقيام الا لازم من الاقامة يجب ان يكون صفة المفعول كما تقول اقتزيدا اي
جعلته قائما فالقيام صفة لاصفتك وقيل معنى اقامتها تعديل اركانها
وحفظها من ان يقع زيغ في فرائضها وسننها وادائها من اقام العود اذا
قومه او الدوام عليها والمحافظة من قامت السوق اذا نفقت واقامها لانها
اذا خوفت عليها كانت كالشيء النافق الذي توجه اليه الرغبات واذا خيبت
كانت كالشيء الكاسد الذي لا يرغب فيه كذا في الكشاف ايضا (و) قوله تعالى
(وقوموا لله) اي في الصلوة المذكورة اول الآية (فانتين) حال اي ذاكرين الله
في قيامكم والقنوت ان تذكر الله قائما كذا في الكشاف او خاشعين او مطيلين
القيام وقيل معنى قوموا لله اي صلوا لله ذكر القيام واريد الصلوة مجازا من ذكر
الجزء وازادة السكل كالركعة للقيام والثناء والركوع والسجود ومنه قوله تعالى لا تقم
فيه ابدا اي لا تصل وقوله عليه السلام من قام رمضان ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم
من ذنبه اي من صلى وقانتين اي قائمين وهو مجاز ايضا من ذكر السكل وازادة الجزء
لمسبق ان القنوت ان تذكر الله قائما فالقيام جزء من القنوت كافي قوله تعالى جعلوا
اصابعهم في آذانهم اي انما لهم وكقولهم قطعت السارق اي يده واختار المص
هذا لكونه ادل على مراده وهو الامر بالصلوة وعلى القول الاول يكون الامر بالقيام
في الصلوة وهو لا يستلزم الامر بها لكن قد يقال الامر بها قد تقدم اول الآية (و) هو
قوله تعالى (حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى) اي داوموا عليها في اوقاتها
فيكون المراد من وقوموا حقيقة القيام ليدل على فرضية القيام فيها والحقيقة
اولى من المجاز والتأسيس اولى من التأكيد سيما ولادليل من الكتاب على فرضية
القيام الا هذه الآية والمص قصد ان يجعل في الآية دليلين على وجوب الصلوة
نصا لكن الاول اولى لما ذكرنا والادلة فيها غنية عن ذلك ثم معنى الوسطى
الوسطى بين الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وانما عظمت
على الصلوات لانفرادها بالفضل والاصح الذي عليه الجمهور انها صلوة العصر
لما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم يوم الخندق شغلونا عن الصلوة الوسطى
صلوة العصر ملائكة قبورهم وبيوتهم نارا وفي رواية ملائكة الله اجوافهم
وقبورهم نارا وفي رواية حشا الله اجوافهم وقبورهم نارا وعن عمر بن رافع

انه قال كنت اكتب مصحفا لخصه ام المؤمنين فقالت اذا بلغت هذه الآية
 فاذنى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا لله قانتين فلما بلغت
 آذنتها فاملت على حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلوة العصر
 ذكره مالك في الموطأ وذكر نحوه عن عابشة ايضا وقيل الفجر وهو قول مالك
 لتوسطها بين ليلتين ونهاريتين وقيل الظهر لكونها وسط النهار رواه
 القدوري عن ابي حنيفة رح وهو قول زفر والشافعي في قوله الاخير وقيل
 المغرب لتوسطها بين الرابعة والثانية وقيل العشاء لكونها بين جهريتين وقيل هي
 الظهر والعصر وقيل الظهر والمغرب وقيل العشاء والصبح وقيل واحدة غير معينة
 اخذت للث على الكل كما في اخفاء ليلة القدر وساعة الاجابة ليعتد في كل
 رمضان وفي كل ساعة من يوم الجمعة وقيل هي صلوة الجمعة وقيل صلوة الجماعة
 وقيل صلوة الضحى وقيل صلوة الاضحى وقيل صلوة الخوف وقيل
 هي العمرة ذكر هذه الاقوال كتاب السروجي في شرح الهداية والاربعة
 الاخيرة بعيدة وآخرها اشدها بعدا (و) من ادلة الكتاب قوله تعالى (فسبحان الله

حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والارض وعشيا وحين
 تظهرون) اي سبحوا الله في هذه الاوقات اقامة للمصدر مقام الفعل على قول
 من قال ان المراد من التسبيح الصلوة لاشتغالها عليه ومنه ما في البخاري من قول
 عائشة ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسبح سبحه اي صلاة الضحى
 واني لاسبحها فيكون امرا بالصلوة في هذه الاوقات وقيل لابن عباس رضي الله
 عنهما هل يحد ذكر الصلوات الخمس في القرآن قال نعم وتلا هذه الآية تمسون
 صلوة المغرب والعشاء وتصبحون صلوة الفجر وعشيا صلوة العصر وحين
 تظهرون صلوة الظهر وقوله وعشيا متصل بقوله حين تمسون وله الحمد
 في السموات والارض اعتراض بينهما ومعناه ان على المميزين كتابم
 من اهل السموات والارض ان يمدوه كذا في الكشاف (و) من ادلة الكتاب قوله
 (ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) والمراد من الكتاب ههنا
 الفرض كما في قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها كتب عليكم القتال كتب
 عليكم الصيام ونحوها فلذا قال (اي فرضا موقوتا) اي محدودا باوقات لا يجوز
 اخراجها عنها وهو ظاهر الدلالة على المراد ثم شرع في ذكر الادلة من الحديث
 فقال (واما السنة فاروى عن النبي عليه السلام في الصحيحين) من رواية ابن عمر
 رضي الله عنهما (انه قال بنى الاسلام) اي الايمان وقد مر تعريفه في شرح الخطبة لان

الاسلام والايان واحد في الشرع عند اهل السنة خلافا للحنابلة والظاهرية
 لقوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام ومن يتبع غير الاسلام دينا فلن يقبل منه
 وهو في اللغة الانقياد والاطاعة وعليه ورد مثل قوله تعالى قل لم تؤمنوا ولكن
 قولوا اسلمنا (على خمس) اي على خمس خصال او خمس عبادات (شهادة
 ان لا اله الا الله) بجر شهادة بدلا من خمس ورفعا خبر مبتدأ محذوف وكذا
 ما عطف عليها وان مخففة من الثبوت واسمها ضمير الشأن محذوف ولا نافية
 للجنس واله اسمها وخبرها محذوف اي موجود والاحرف استثناء والله مرفوع
 بدلا من محل اسم لا ويجوز ان يكون بدلا من الضمير المستتر في الخبر ولا يجوز ان
 يكون هو الخبر والاستثناء مفرغ ولا ان يكون بدلا من الخبر لان المراد نفي الوجود
 عن اله سواء تعالى لانني مغايرته سبحانه لكل اله وعلى التقديرين الاولين يلزم
 الاول وعلى التقديرين الاخيرين يلزم الاخير فليتأمل والجملة خبران (وان محمدا
 رسول الله) عطف على ان لا اله الا الله وهذه الشهادة احدى الخصال الخمس
 وهي اقواها لانها شرط لصحة الايمان عند التمكن بل قيل انها ركن منه لكن
 في الحديث اشارة الى رجحان الاول اذ مفهومه ان هذه الخصال الخمس خارجة
 عن حقيقة الايمان لان المبنى غير المبنى عليه وهو مذهب المحققين ان الايمان
 هو التصديق وان الاعمال خارجة عن حقيقته (واقام الصلوة) اي اقامتها
 وقد تقدم المراد بها وقدمت على ما بعدها لمزيتها واهميتها كما تقدم في الخطبة
 ولانها اولى الاربعة افتراضا (وايتاء الزكوة) هي في اللغة التماء والطهارة
 وفي الشريعة تملك جزء مال عينه الشرع او قيمته في نصاب فقير مسلم
 غير هاشمي ولاه ولاء مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه لله تعالى فالتملك
 اخرج الاباحة وبناء المسجد ونحوه فما ليس فيه تملك وعينه الشارع اخرج
 التطوع والنذر او قيمته يدخل اعطاء القيمة كما هو مذهبنا وفي نصاب اخرج الكفارة
 ولفقر احتراز عن الغنى ومسلم احتراز عن الكافر وغير هاشمي ولا مولاه احتراز
 عنهما ومع قطع المنفعة الى اخره احتراز عن قرابة الولادة والزوجية وما يعود اليه
 نفعه والله احتراز عن غير المنوي به الزكوة وتطلق ايضا في الشرع على عين ذلك
 الجزء المؤدى او قيمته وهو المراد هنا وفي كل موضع ورد فيه الايتاء او الاخذ
 ونحوها لامتناع ايتاء التملك الا ان يراد بالانشاء الفعل اذ فعل التملك
 يمكن ثم تمام هذا المتن على ما في الصحيحين والحج وصوم رمضان وروى بالناظ
 اخر فيهما ليس في شيء منهما من استطاع اليه سبيلا والذي ذكره المصنف بعد ايتاء الزكوة

(وصوم شهر رمضان) والصوم في اللغة الامساك وفي الشرع امساك مسلم عاقل طاهر من
 حبس ونفاس عن الاكل والشرب والجماع من الصبح الصادق الى الغروب بنية القربة
 فالمسلم يخرج الكافر والناقل يخرج المجنون والصبي غير المميز ومن الصبح الى آخره
 يخرج الامساك ليلا وبنية القربة يخرج الامساك للحمية وغيرها مما ليس بقربة
 ورمضان كان اسمه ناقصا فلما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة سموها بالازمنة
 التي وقعت فيها فوافق زمن الحر والمرض فسمى رمضان او اشتق من رمض
 الضائم اذا اشتد حر جوفه اولانه يحرق الذنوب كذا في القاموس (وحج البيت) الحج
 في اللغة مطلق القصد قال الشاعر * يحجون سب الزبران المزعفرا * اي يقصدونه
 والسب بكسر السين المهملة العمامة والزبران لقب الحصين بن بدر الصحابي
 وهو في الاصل من اسماء القمر وفي الشرع قصد المسلم العاقل البيت محرما لعبادة
 مركبة من طواف بالبيت في وقته ووقوف بعرفة في وقته والبيت علم للكعبة
 المشرفة بغلبة الاستعمال والاضافة هنا من اضافة المصدر الى المفعول من استطاع
 اليه سبيلا محله الزمعة فاعل المصدر والاستطاعة عند الجمهور القدرة على الزاد
 والراحة فاضلين عن الحوايج الاصلية والاوزام الشرعية لما روى الحاكم
 عن انس رضي الله عنه في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا
 قيل يا رسول الله ما السبيل قال الزاد والراحة قال الحاكم صحيح على شرط الشيخين
 ولم يخرجاه وعند مالك القدرة على المشي وكسب القوت واعلم ان هذا الحديث
 مفردة لا يدل على الفرضية لانه خبر واحد وانما يدل على ثبوت الصلوة في الجملة
 وكذا بقية الاحاديث لعدم التواتر فيناسب كون ثابته في قوله فريضة ثابتة خبرا
 ثانيا لان لاصفة لفريضة فليثامل (و) من ادلة السنة (قوله عليه الصلوة والسلام
 لكل شيء علم) اي علامة دالة على تحققه (وعلم الايمان) الدال عليه (الصلوة)
 والعلامة في الشرع ما يعرف به الوجود من غير ان يتعلق به وجوب ولا وجود فاذا
 كانت الصلوة علامة الايمان فوجودها يعرف به وجوده من غير ان يكون وجوده
 بها فلا يلزم من وجوده وجودها فلا يدل عدها على عدمه اذ لا تلازم بينهما
 ولذلك قلنا انها اذا وجدت من الكافر على سبيل الكمال بان كانت بالجماعة يحكم
 باسلامه بخلاف ما اذا صلى منفردا للقصور لانها ليست من خصائص شرعنا
 ولم يحكم بكفر تاركها ما لم يجحد وجوبها والجواب عن الحديث الاتي هناك
 (و) من ادلة السنة (قوله عليه السلام الصلوة عماد الدين) فيه استعارة بالكناية
 وهو تشبيه الدين بالحجيمة مع ذكر المشبه وازادة المشبه به ادعاء واثبات العماد الذي

هو من لوازم المشبه به استعارة تخييلية والجامع بين الدين والحجبة ما في كل منهما من الاحراز والحفظ لمن هو فيه وفيه تشبيه الصلوة بالعماد الذي ادعى ثبوته للدين وهو تشبيه محسوس بمعقول اى موهوم وهذا على مذهب السكاكي كما عرف في موضعه ووجه التشبيه بين الصلوة والعماد فهم من قوله (فن اقامها فقد اقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين) اى الاقامة بالاقامة والهدم بالترك كما ان الحجبة تقام باقامة عمودها وتهدم بترك اقامته وكان هذا هو السر في عدم مجئ الامر بالصلوة غالبا الا بلفظ الاقامة في الكتاب والسنة بخلاف غيره من الاوامر على ما لا يخفى (والدين) في اللغة الجزاء وفي الشرع وضع الهى سائق لذوى العقول باختيارهم المحمود الى الخير بالذات فوضع كالجنس فيشمل التخصيصات الالهية وغيرها وألهمى اخرج غيره كالاوزاع الصناعية وغيرها مما كان يشرع للكفار شياطينهم وسائق اخرج الاوزاع الالهية غير السائفة كتخصيصاتة تعالى انبات الارض والاشجار في بعض الاماكن بالاحيان المعينة ولذوى العقول احتراز عن التخصيصات السائفة المجردة فانها عقول لا ذووها عند من يقول به اذ لا يقال لما كلفوا به انها اديانهم الا ان يصطلىح على ذلك احد والاصوب ان يجعل سائق لذوى العقول قيد او احدا احتزبه عما ذكر وعن افعال الحيوانات المختصة بالاحيان الاختيار و باختيارهم اشارة الى انه تعالى اعطاهم والاحيان في الآيات بالمشروعات وتركها ليكون عبادة او عصيانا ويمكن ان يحتزبه عن السائق لا بالاختيار كالوجدان فانه وضع الهى سائق من هو فيه لا بالاختيار والمحمود صفة مادحة تشير الى ان التكليف حسن كما هو المذهب الصحيح ويمكن ان يكون احترازا عن الكفر فانه وضع الهى عند من يقول بخلاف افعال العباد المكلفين وارادة غير الحسن سائق لذوى العقول باختيارهم غير المحمود وبالذات يجوز ان يتعلق بسائق اى ان ذلك الوضع الالهى بذاته سائق اذ لم يوضع الا لذلك ويجوز ان يتعلق بالخير يعنى ان ذلك الخير بذاته خير والخير حصول الشيء لما من شأنه ان يكون حاصله اى يناسبه ويليق به كذا في شرح المشرق لاكمل الدين (و) من ادلة السنة (قوله عليه السلام) فيما رواه ابوداود وغيره عن عبادة بن الصامت (خمس صلوات) مبتدأ (افترضن الله على العباد) خبره (من احسن وضوء هن) باسباغهن والياتان بسننه وآدابه (وصلاحهن لوقتهن) اى صلى كل واحدة في وقتها ولم يخرجها عنه بلاعذر (واتم ركوعهن) بالتمام نيتة فيه (وخشوعهن) باحضار القلب وجمع الهمة

وصرف الشواغل الدنيوية عن التفكير (كأنه على الله عهد) أى وعد موثق مؤكد عليه سبحانه فنلا منه وكرما (أن يغفراه) أى بان يغفراه ذنوبه فتكون أن وما بعدها فى محل نصب بنزع الخافض ويجوز أن يكون محلها الرفع بياناً لعهد بل هو الأولى وتتمام الحديث . ومن لم يفعل فيسأه على الله عهد أن شاء غفر له وإن شاء عذبه * أى من لم يصاهن بالصنعة المذكورة فليس له من الله وعد المغفرة بل هو فى المشية كسائر العصاة وأما لفظ وسجودهن بعد ركوعهن فغير ثابت وكأنه عليه السلام اكتفى بذكر الركوع عن ذكره لكونه قرينة كما فى قوله تعالى تقويم الحز (و) من أدلة السنة (قوله عليه السلام) فيأرواه مسلم عن جابر (الفرق بين العبد وبين الكافر) أى بين العبد وبين إن يصل إلى الكافر (ترك الصلوة) أى أن يترك الصلوة وهذا كما يقال بينك وبين مرادك الاجتهاد أى بينك وبين بلوغ مرادك أن تجتهد فإذا اجتهدت بلغت وأما لفظ الفرق فليس من لفظ الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى فإن ترك الصلوة ليس فرقا بين العبد وبين الكافر بل وصل كما تقدم ثم المراد بهذا الحديث وأمثاله قوله صلى الله عليه وسلم فيأرواه الترمذى عن بريدة وصححه * العهد الذى بيننا وبينهم الصلوة * فن تركها فقد كفر عند الجمهور الترك اعتقادا وهو انكار وجوبها واعلم أن الأدلة على وجوب الصلاة والحث عليها كثيرة جدا وهى من المعلوم بالضرورة فى الدين فلها اقتصر المصنف على هذا القدر ثم شرع فى المقصود فقال (ثم اعلم) أى بعد ما علمت ثبوت فرضية الصلوة (بان للصلوة شرائط) جمع شريطة بمعنى الشرط وهو فى اللغة العلامة اللازمة وفى الشرع ما يتعلق به الوجود دون الوجوب والثبوت أى يتوقف عليه وجود الشيء ولا يثبت به وقوله (قبلها) صفة موضحة وبيان للواقع اذ شرط الشيء لا يكون فيه ولا بعده وإنما يكون قبله وقيل أحترازه عن ما ليس قبلها كالقعدة فانها شرط الخروج وترتيب ما لم يشرع مكررا فى ركعة كترتيب الركوع على القراءة والسجود على الركوع فإنه شرط البقاء ورد بانها ليسا بشرطين للصلوة بل للخروج منها ولبقائها (و) اعلم أن للصلوة (فرائض) جمع فريضة بمعنى الفرض وفرض الصلوة مالا صحتها بدونها . اعلم من أن يكون قبلها أو فيها ركنا أو غيره ولعل مراده ما لم يطلق عليه اسم الشرط ولا الركن . منها نحو ما تقدم من ترتيب ما شرع غير مكرر فى ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجود على الركوع والقعدة على السجود والسلام على القعدة فان هذه الترتيب كلها

فروض ليست باركان ولا بشروط (و) اعلم ان للصلوة (اركانا) جمع ركن وهو في اللغة الجانب الاقوى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتركب الماهية منه ومن غيره وقد تقدم انها داخلة في الفرائض (و) اعلم ان للصلوة (واجبات) جمع واجب وهو في اللغة من الوجوب وهو السقوط سمي به لانه ساقط عناعله وعلينا عمله او من الوجيب وهو الاضطراب سمي به لتردده واضطرابه في الثبوت وفي الشرع ما لزم بدليل فيه شبهة وحكمه انه يفسق تاركه غير مؤل ولا يكفر باحده وتركه في الصلوة لا يفسدها بل يجب به سجود السهو ان سهوا ويجب اعادتها ان عدا والالزم الاثم والفسق (و) اعلم ان للصلوة (سنة) جمع سنة وهي في اللغة الطريقة والسيرة يقال سنة فلان كذا اي طريقته وسيرته حسنة كانت اوسئنة بدليل من سن سنة حسنة ومن سن سنة سيئة وفي الشرع الطريقة المرضية المسلموكة في الدين من غير الزام على سبيل المواظبة فمن غير الزام احتراز عن الفرض والواجب وعلى سبيل المواظبة عن النفل كذا قاله السراج الهندي والظاهر انه لا احتياج الى هذا القيد لدخوله في الطريقة فانها لا تسمى طريقة بدون المواظبة وحكمها ان يطلب المكلف باقامتها من غير افتراض ولا وجوب وتركها في الصلوة يوجب كراهة تنزيه ولو سهوا فلا ولا يوجب سجود السهو (و) اعلم ان للصلوة (آدابا) جمع ادب وهو في اللغة الظرف وحسن تناول كذا في القاموس والمراد به هنا ما فيه زيادة احترام للصلوة ولا بأس بتركه ولا كراهة وكذا ان السنة مكامة للفرض فالادب مكمل للسنة وفي الخلاصة والسنة ما واظب رسول الله صلى الله عليه وسلم واصحابه عليه والواجب اكمال الفرائض والسنة اكمال الواجب والادب اكمال السنن انتهى (و) اعلم ان للصلوة (كراهية) بتخفيف الباء مصدر كره يكره كراهة وكراهية والمراد بها ما تضمن ترك سنة وهو كراهة تنزيه او ترك واجب وهو كراهة التحريم (و) اعلم ان للصلوة (مناهي) جمع منهي وهو محل النهي والمراد بها ما يفسد الصلوة (اما الشرائط) المجمع عليها (فستة) ادخل التاء مع ان الشرائط جمع شريطة نظرا الى معناها وهو الشرط فانه يجوز ان يراعى في مثله اللفظ او المعنى الاول (الطهارة من الحدث) الطهارة في اللغة مطلق الغلظة وفي الشرع نظافة شرعية عن جنس نجاسة منع الشرع جواز الصلوة معها الا لعذر وقيد الشرعية ليشمل التيمم وقيد الجنس ليشمل غسل قدر الدرهم فادوته فانه يسمى طهارة شرعا وان لم يكن فرضا فانه واجب اوسنة والحدث في اللغة الايداء اعني التغوط

وفي الشرع ما يوجب الغسل او الوضوء (والثاني الطهارة من الجاسة) الحقيقية (و) الثالث (ستر العورة) وهي في اللغة كل خيال ينبغي ازالته وفي الشرع كل موضع من البدن منع الشرع جواز الصلوة مع كشفه بلا ضرورة (و) الرابع (استقبال القبلة) التي امر الشرع بالتوجه اليها (و) الخامس دخول (الوقت) العمود لكل صلوة (و) السادس (النية) وهي في اللغة مطلق القصد وفي الشرع قصد الفعل لله تعالى (اما الطهارة من الحدث) قدمها لكونها اهم الشروط وأكدها حتى انها لا تسقط بحال ولا يجوز الصلوة بدونها اصلا بخلاف غيرها من الشروط كذا قيل ويرد الوقت ويحجب بانه ليس من الشروط التكليفية ويرد استقبال القبلة والنية ولا يقال الاستقبال يسقط كالحائض والمشبه عليه لانا نقول جهة قدرته وتحريره هي قبلته فلم يسقط كطهارة المذنب ولكن تقديم الطهارة على الاستقبال لمعنى اخر وهو تقدمها عليه عادة لكون الاستقبال لاجل الصلوة لا يكون الا عند ارادة الشروع فيها لا قبلها فيقتضى تقديم الطهارة عليه والنية عند الاستقبال اوبعد فالتقدم عليه مقدم غايها (فالاغتسال) ويسمى الطهارة الكبرى وشروط وجوبه الحدث الاكبر (والوضوء) ويسمى الطهارة الصغرى وشروط وجوبه الحدث الاصغر والوضوء بالضم مصدر وبالفتح ما يتوضأ به وهو مأخوذ من الوضأة وهي الحسن وفي الشرع الغسل والمسح في اعضاء مخصوصة وفيه المعنى اللغوي فانه يحسن الاعضاء التي يقع فيها في الدنيا بالتنظيف وفي الآخرة بالمجبل فالاغتسال والوضوء كل منهما هو الطهارة الواجبة (عند وجود الماء والقدرة) اي مع القدرة (عليه) اي على استعماله للاغتسال او الوضوء وسنن واداب ومناه) وليس للغسل ولا للوضوء واجب فلذا لم يذكره قيل لانه لو كان لساوى التبع الاصل اي الوضوء او الغسل الصلوة واعترض عليه بعدم لزوم المساواة لثبوت التفاوت بوجه آخر وهو انه لا يلزم بالنذر بخلاف الصلاة (امافرائض الوضوء) قدمه لانه كالجزء بالنظر الى الغسل ولكثرة الاحتياج اليه وهو ثلاثة انواع فرض وهو وضوء المحدث عند ارادة الصلوة ولو جنازة او سجدة التلاوة او مس المصحف وواجب وهو

الوضوء للطواف (ومندوب) وهو الوضوء للنوم إذا اراده يستحب له ان يتوضأ
والوضوء على الوضوء والمحافظة على الوضوء بان يتوضأ كلما حدث ليكون على
الوضوء في الاوقات كلها والوضوء بعد الغيبة والكذب وبعد انشاد الشعر
وبعد القهقهة في غير الصلوة والوضوء لغسل الميت كذا في فتاوى قاضي خان
والخلاصة (فاربعة) كما فهم مما (قال الله تعالى) في كتابه العزيز (يا ايها الذين آمنوا)
قل فيهِ التفتات والالقيال آنتم وليس بصحيح لان الالتفات التعبير عن معنى بطريق
من التكلم او الغيبة او الخطاب بعد التعبير عنه باخر منها والغيبة والخطاب هنا
كل منهما في موضعه والعدول عنه خروج عن سنن العربية لان ضمير الموصول
يجب ان يكون غالباً في الاستعمال لعوده الى اسم ظاهر ولا يعود اليه الا ضمير الغائب
ولذا نسب الى مخالفة القياس قول على رضي الله عنه انا الذي سميتني امي حيدرة
(اذا قتم) اي اردتم القيام (الى الصلوة) كقوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ اي
اذا اردت ان تقرأ فاستعذ فغير عن ارادة الفعل بالفعل لانه مسبب عنها فاقم
المسبب مقام السبب للملابسة بينهما طلباً للايجاز وتقديره وانتم يحدثون كذا
عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما او اذا قتم من النوم لانه دليل الحدث
(فاغسلوا وجوهكم) الغسل الاسالة وحدها عندهما ان يتقاطر الماء ولو قطرة
وعند ابى يوسف يجزئ اذا سال على العضو ولو لم يقطر كذا في شرح
الهداية لابن الهمام وحد الوجه تقريباً ما بين قصاع الشعر واسفل
الذقن وشحمتي الاذنين وتحقيفاً ما بين ملتقى عظامي الجبهة والقحف وملتقى
الخبين وشحمتي الاذنين لان الانسان قد يكون اغم شعره نازل على جبهته
فيجب غسل الشعر الى حد القحف وقد يكون اصلع فلا يجب عليه تبليغ الماء
الى حد الشعر لان ما جاوز حد الجبهة فمن الرأس (وايديكم) فان قيل مقابلة الجمع
بالجمع تقتضى انقسام الاحاد على الاحاد كقولهم ركب القوم دوابهم وتقلدوا
سيوفهم فيفيد وجوب غسل يد واحدة من كل مكلف قلنا جاز ان يكون
وجوب غسل اليد الاخرى بدلالة النص لتساوي اليدين او بفعل الرسول
صلى الله عليه وسلم المتواتر او اجماع الامة (الى المرافق) جمع مرفق بكسر
الميم وفتح الفاء وبالعكس وهو موصل الذراع في العضد (وامسحوا برؤسكم)
المسح في اللغة امرار الشيء على الشيء بطريق المماس وفي الشرع اصابة اليد
المتباعدة ما امر بمسحه هذا في الوضوء واما في التيمم فاريد المعنى القوي (وارجلكم
الى الكعبين) قرئ في السبعة بالنصب والحزب والمشهور ان النصب بالعطف على

وجوهكم والجر على الجوار والصحيح ان الارجل معطوفة على الرأس في القرائين
ونصبها على المحل وجرها على اللفظ وذلك لامتناع العطف على المنصوب للفصل
بين العاطف والمعطوف عليه بحجة اجنبية والاصل ان لا يفصل بينهما بمفرد
فضلا عن الجملة ولم يسمع في الفصح نحو ضربت زيدا ومررت بعمرو وبكرا
بعطف بكرا على زيدا واما الجر على الجوار فانما يكون على قلة في النعت كقول
بعضهم هذا حجر ضب خرب بجر خرب او في التوكيد كقول الشاعر * يا صاح
بلغ ذوى الزوجات كلهم * ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب * بجر كلهم على
ما حكاه الفراء واما في عطف النسق فلا يكون لان العاطف يمنع المجاورة قال
في الكشاف والازجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها
فكانت مظنة للاسراف المذموم المنهى عنه فعطفت على الممسوح لالتسح
ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل الى الكعبيين فجئ
بالغاية امانة لظن ظان يحسبها ممسوحة لان المسح لم تضرب له غاية في الشريعة
انتهى وقد ثبت في الصحيحين من رواية عبد الله بن عمر وابي هريرة رضي الله تعالى
عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى قوما توضعوا واعقابهم تلوح
لم يسها الماء فقال * ويل للاعقاب من النار* وفي رواية لابي هريرة رضي الله تعالى
عنه * ويل للعراقيب من النار* وفي صحيح مسلم عن جابر قال اخبرني عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه ان رجلا توضع فترك موضع ظفر على قدمه فابصره النبي
صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فاحسن وضوءك وعن عائشة رضي الله عنها
لان تقطعا احب الى من ان امسح على القدمين من غير خفين وعن عطاء ما علمت
ان احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على القدمين فهذا
اجماع من الصحابة على وجوب الغسل وهو يؤيد الاحاديث الصحيحة فلا عبرة
بمن جوز المسح على القدمين من الشيعة ومن شذ وقرأ الحسن وارجلكم بالرفع
بمعنى وارجلكم مغسولة * فان قيل هذه الآية مدنية بالاجماع والصلوة فرضت
بمكة فيلزم كون الصلوة بلا وضوء الى وقت نزولها * قلنا لا يلزم لجواز ان يثبت
قبلها بالوحي الغير المتلو او الاخذ من الشرائع السابقة كما يدل عليه قوله عليه
الصلوة والسلام حين توضع ثلاثا * هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي * فان قيل
اذا ثبت بهذه الطريقة فمائدة نزول الآية قلنا لعلها تقرير امر الوضوء وتثبيتته
فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلوة احتمل ان لا يتم الامة بشأه
ويتساهلوا في مراعاة شرائطه واذا كان بطول العهد عن زمن الوحي وانقاص

التفلين يوما فيوما بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل زمان على كل لسان (والمرفقان والكعبان) وهما العظامان الناتشان في جانبي القدمين هو الصحيح وما ذكر هشام عن محمد ان الكعب هو المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك سهو من هشام فان محمدا لم يرد به تفسير الكعب في الطهارة وانما اراد في المحزم اذا لم يجد نعلين يقطع خفيه اسفل من الكعبين فاما في الطهارة فهو العظم الناتج كما فسره في الزيادات كذا في الكافي (يدخلان في فرض الغسل) خلافا لزفر رحمه الله بناء على ان الغاية لا تدخل في المغيا قلنا الغاية اذا كانت لد الحكم بان كان صدر الكلام لا يتناولها لا تدخل في المغيا كما في ثم اتموا الصيام الى الليل وان كانت لاسقاط ما ورثها بان كان صدر الكلام يتناولها وما بعدها تدخل والآية من هذا القبيل اذ اليد تشمل من رؤس الاصابع الى الابط لفهم الصحابة ذلك في آية التيمم في الابتداء وهم اهل اللسان والاقتصار على الكوع في السرقة عرف بقول الرسول صلى الله عليه وسلم وضرب من المعقول وهو ان التعدي حصل من هذا القدر وفي الكشف الى تفيد معنى الغاية مطلقا فاما دخولها في الحكم وخروجها فامر يدور مع الدليل فما فيه دليل على الخروج قوله تعالى فنظرة الى ميسرة لان الاعسار علة الانظار وبوجود الميسرة تزول العلة ولودخلت الميسرة فيها لكان منظرا في الحالين معسرا او موسرا وكذلك اتموا الصيام الى الليل لودخل الليل لوجب الوصال وما فيه دليل على الدخول قولك حفظت القرآن من اوله الى آخره لان الكلام مسوق لحفظ القرآن كله ومنه قوله تعالى ﴿ من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى ﴾ لوقوع العلم انه لا يسرى به الى بيت المقدس من غير ان يدخله وقوله تعالى الى المرافق والى الكعبين لا دليل فيه على احدا الامرين فاخذ كافة العلماء بالاحتياط فحكموا بدخولها في الغسل واخذ زفر وداود بالتيقن فلم يدخلها وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يدير الماء على مرفقيه انتهى ثم ذكر انفظ المرافق في الآية بالجمع والكعبين بلغظ التثنية لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد ولكل يد مرفق واحد فصحت المقابلة ولو قيل الى الكعبان فهم منه ان لا الواجب بازاء كل رجل كعب واحد فذكر الكعبين ليتناول كليهما من كل رجل وقيل لان المرفق طرف العظم الذي يرتفق به اى يتكأ عليه وهى في كل يد ثلاثة طرف عظم الساعد وطرف عظم العضد بخلاف الكعبين فانهما العظامان الناتشان قاله الاصمعي وعليه عامة الفقهاء كذا في الكفاية (وكذا ما بين العذارين) تثنية

عذار وهو ماسال على الخد من اللحية مأخوذ من عذار الفرس (والاذن يجب غسله) لما ذكرنا من دخوله في حد الوجه خلافاً لابي يوسف فانه يقول سقط غسل ماتحت العذار فيسقط ماوراءه لانه ابعد من الوجه منه قلنا سقط ذلك للحائل ولا حائل هنا فيبقى على ما كان قبل النبات واما اللحية فعن ابي حنيفة رحمه الله بفرض مسح ربعها قياساً على مسح الرأس وهي رواية الحسن وعنه يفتر مسح ما يلاقى بشرة الوجه واختاره قاضي خان وصححه وقال هو اشهر الروايات لانه لما سقط غسل ماتحته انتقلت الوظيفة اليه مسحاً كما في الحف وأظهر الروايات عنه غسل ما يلاقى البشرة واختاره في المحيط والبدائع قال في معراج الدراية وهو الاصح وفي الفتاوى الظهيرية وبه يفتى قال في البدائع عن ابن شجاع انهم رجعوا عما سوى هذا ووجهه انه لما سقط غسل ماتحته انتقل فرض الغسل اليه كالشارب والحاجب حيث ينتقل فرضية غسل ماتحتهما اليهما واما ما استرسل منها فلا يجب غسله ولا مسحه لكونه ليس من الوجه وعن ابي يوسف يفرض استيعابها بالمسح وعنه سقوطه اصلاً وهو ايضا رواية عن ابي حنيفة ولو امر الماء على شعر الذقن او الرأس او الشارب والحاجب ثم حنقه لا يجب غسل ماتحته وفي البقالي لو قص الشارب لا يجب تخليه وان طال يجب تخليه وكان وجهه ان قطعه مسنون فلا يعتبر قيامه في سقوط غسل ماتحته بخلاف اللحية فان اعفاهها هو المسنون بخلاف ما لو نبت جلدة لا يجب قشرها وايصال الماء الى ماتحتها بل لو اسال عاينها اجزأ لانه مخير في قشرها اذ لم تنقل فيه سنة والاصل العدم فلم يعتبر قيامها مانعاً من الغسل كذا في شرح الهداية لابن القيم (والمفروض في مسح الرأس مقدار الناصية وهو ربع الرأس) عندنا وقال مالك واحمد مسح الكل فرض لان الباء صامة كما في التيمم وقال الشافعي الفرض مسح اذنى جزء ولو بعض شعرة وتحرير المحل موقوف او لا على ان القرآن نزل بلغة العرب فالعمل فيه بموضوع لغاتهم افراداً وتركيباً واجب مالم يثبت تخصيص عرفي او شرعي وثانياً على ان المسح ماء وفي لغتهم وعلى ان الاصل في استعمال الباء معه ما هو في لغتهم فنقول لاشك ان المسح في اللغة امرار شيء على شيء بطريق المماسه هذا الذي يفهمه منه متبادراً كل عربي وقول من قال انه في الشرع الاصابة معناه اصابة الماء دون تسيبه لانهم انما يذكرونه في مقابلة الغسل الذي هو تسهيل الماء والا فلا يدل من دليل ولا دليل عليه اصلاً لامن كتاب ولا سنة ولا اجماع فلا يسمع واما الباء فاكثرت استعمالها معه في لغتهم هو معنى اللصاق وهو المعنى المشهور بالباء مطلقاً وقد تستعمل معه زائدة عند القرينة كما في آية التيمم فان كون المسح فيه

خلفا عن الغسل المستوعب قرينة مع تواتر النقل بالاستيعاب والاجماع عليه
 والمصطفى في الآية وان كان مطلقا لكونه غير مذكور لكنه يتقيد باليد التي هي آلة
 التطهير بالقرينة الحالية لا بالاصبع ونحوها لعدم الدليل واما معنى التبعض فع
 قلته وعدم وروده الا في بعض الاشعار حتى ان المحققين من ائمة العربية يتقون
 اصلا فلم يستعمل مع المسح في لغة العرب قطعا قال ابو البقاء العكبري وقال من
 لاخبرة له بالعربية الباء في مثل هذا للتبعض وليس بشيء يعرفه اهل العلم انتهى
 وذلك ان المعاني المختلفة للحروف لا يلزم جواز ان يستعمل كل منها مع كل واحد
 من الافعال فلوقال قائل ان معنى من في نحو خرجت من البصرة للتبعض او البيان
 لكذبه كل احد من اهل اللسان فالعبر في ذلك استعمال العرب ليس غير وليس
 لاحد ان يقول ان هذا الحرف قد استعمل لهذا المعنى في الجملة فانا اعيناه في هذا
 الموضع من غير دليل من استعمال اهل اللغة او العرف او الشرع لذلك الحرف بذلك
 المعنى في ذلك الموضع وهذا كاف في رد قول الشافعي سيما وقد انضم اليه ان اصابة
 شعرة او ثلاث شعرات لا يسمى مسحا في اللغة ولا في العرف ولا في الشرع ايضا
 قطعا واما رد قول مالك واحمد فلو لم يكن الاعداء قرينة كون الباء زائدة والزيادة
 خلاف الاصل لكنني كيف وقد انضم اليه انه لو كان الاستيعاب فرضا لما تركه
 النبي صلى الله عليه وسلم في وقت ما وقد صح تركه له (لما روى المغيرة بن شعبة

رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبال وتوضأ ومسح على
 ناصيته وخفيه) وهذا الحديث تمام متين احدهما رواه مسلم عن المغيرة انه
 عليه الصلوة والسلام توضأ ومسح بناصرته وعلى الخفين والآخر ما رواه
 ابن ماجة عنه انه عليه الصلوة والسلام اتى سباطة قوم فبال قائما فجمع القدوري
 في مختصره بين مروى المغيرة وتبعه المصنف وغيره والسباطة الكناسة تطرح
 بافنية البيوت وروى ابوداود عن انس رضي الله عنه رأيت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم توضأ وعليه عمامة قطرية فادخل يده من تحت العمامة فمسح مقدم رأسه
 وسكت عليه ابوداود وماسكت عليه فهو حسن عنده والقطرية بكسر القاف
 واسكان الطاء ضرب من البرود وروى البيهقي عن عطاء انه عليه الصلوة والسلام
 توضأ فحسر العمامة ومسح مقدم رأسه او قال ناصيته وهو حجة وان كان
 مرسلا سيما وقد اعتضد بالمتصل واذ قد بطل القولان بقي الشان في اثبات ما اخترناه
 ومأقرناه من معنى المسح والباء يقتضى ثبوته وذلك لانه لما كان معنى الباء
 الاصلاق ومعنى المسح امر اشئ على شيء الى آخره ولا شك ان المراد بالشيء

الاول ههنا هو اليد لانها آلة التطهير واليد تقارب ربع الراس في المقدار فاذا امرت ادنى امر اربحيث يسمى مسحا حصل الربع فكان مسح الربع ادنى ما يطلق عليه اسم المسح المراد من الاية وظهر بهذا عدم صحة الرواية التي صححها بعض اصحابنا من التقدير بثلاث اصابع نظرا الى ان الواجب الصاق اليد والاصابع اقلها والثلاث اكثرها وللاكثر حكم الكل كما ذكر في الاصول ويدل على انها غير المنصورة قول صاحب الهداية وفي بعض الروايات وذكر ابن رستم في نوادره انه اذا وضع ثلث اصابع ولم يدها جاز في قول محمد ولم يجز في قول ابي حنيفة وابي يوسف حتى يدها فتصيب البلة ربع الرأس وقولهم ان للاكثر حكم الكل في حيز المنع لان هذا من المقدرات الشرعية وفيها يعتبر عين ناقد وهذا ما يسهر الله تعالى بكرمه في هذا المقام مما اخذ من كلام النحول وعثر عليه الخاطر المملول ورحم الله من نظر بالانصاف وجانب الاعتساف (واما سنه)
اي سنن الوضوء (فغسل اليدين قبل ادخالهما الاناء الى الرسغ ثلثا) لما في الصحيحين من حديث عبدالله بن زيد بن عاصم انه عليه السلام غسل كفيه ثلثا يعني في اول الوضوء وفيهما من حديث ابي هريرة انه عليه الصلوة والسلام قال اذا استيقظ احدكم من نومة فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها ثلثا فانه لا يدرى اين بانته يده وفي مسند البزار فلا يغمس يده في طهوره بنون التوكيد وليست في رواية الصحيحين فاول الحديث وهو النهي سيما المؤكد يقتضي وجوب الغسل وآخره وهو فانه لا يدرى اين بانته يده يقتضي استحباب الغسل لانه يشير الى توهم انها بانته على نجاسة ومن توهم نجاسة يستحب له غسلها فقلنا يأمر وسط بين الوجوب والاستحباب وهو السنة ثم غسلها وان كان فرضا لكن تقديم غسلها الى الرسغ سنة ينوب عن الفرض كالفاتحة تنوب عن الواجب بخير التعيين وعن الفرض بالنص وذكر الاناء في الحديث بناء على عادتهم فلم يأتوا على ابواب المساجد يتوضؤون منها والشرط في الحديث خرج مخرج العادة فلا يعمل بمضمومه اجماعا فيسن غسل اليدين اول الوضوء مطلقا لانها آلة التطهير وكيفية الغسل ان ياخذ الاناء اذا كان صغيرا بشماله ويصب على يمينه ثلثا ثم ياخذ بيمينه ويصب على يساره كذلك وكذا ان كان الاناء كبيرا ومعه اناه صغيرا ولا يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء يصب على كفه اليمنى ويدلك الاصابع بعضها بعض حتى تطهر ثم يدخل اليمنى في الاناء بالغا ما يبلغ ويغسل اليسرى وهذا اذا لم يكن في يده نجاسة فالنهي محمول على الاناء الصغير فلا يدخل يده اصلا